اجتمع مع رئيس مجلس الوزراء نواز شريف لبحث علاقات التعاون الثنائية

الغانم: باكستان مستعدة للمساهمة في الدفاع عن دول الخليج في حال تعرضها للخطر

الغانم أثناء اجتماعه مع نواز شريف

... صورة تذكارية للحضور

الغانم أثناء لقائه مع رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني

- قرار البرلمان الباكستاني أسيء استغلاله بشكل يوحي بأنه لا يريد المشاركة في عملية «عاصفة الحزم»
- باكستان لديها تواجد عسكري فعلي في السعودية لأغراض التدريب والدعم والمساندة
- المباحثات كانت «مثمرة وصريحة» وتناولت العلاقات الثنائية لاسيما في الجانبين الصحي والعسكري
- استمعنا الى مشكلات الطلبة الضباط الكويتيين الدارسين في الكليات الباكستانية وسنسعى إلى المساهمة في حلها

اجتمع رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم هنا امس الى رئيس مجلس الوزراء في جمهورية باكستان الاسلامية نواز شريف لبحث علاقات التعاون الثنائية بين البلدين واخر تطورات الاوضاع الإقليمية والدولية.

واستعرض الجانبان خلال اللقاء ما يربط البلدين من علاقة متميزة مؤكدين الحرص على تدعيم الجسور القوية والتواصل لعقد اللقاءات المثمرة التي تخدم مصالح البلدين وتعزز تعاونهما في مختلف المجالات اضافة الى التفاهم والتنسيق تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

وحضر اللقاء الوفد المرافق للرئيس الغانم الذي يضم النواب كامل العوضي ومبارك الحريص والدكتور عودة الرويعي وراكان النصف وحمود الحمدان اضافة الى سفير دولة الكويت في اسلام اباد نواف عبدالعزيز العنزي.

وتاتي زيارة الوفد في اطار جولة تستمر حتى ال17 من الشهر الجاري وتشمل كوريا الجنوبية متمنيا لهم التوفيق والتخرج والعودة إلى الكويت في اقرب وقت.

كما بحث رئيس مجلس الأمة مع رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني رضا رباني سبل تعزيز العلاقات بين برلماني البلدين واهمية تبادل الخبرات البرلمانية وتفعيل دور لجان الصداقة وزيادة التعاون البرلماني في المحافل البرلمانية المختلفة.

وتم خلال اللقاء الذي حضره الوفد البرلماني المرافق للرئيس الغانم تبادل وجهات النظر حول مجمل التطورات الإقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

واكد الغانم في هذا الصدد دعم مجلس الأمة الكويتي للاقتراح المقدم من مجلس الشيوخ الباكستاني لإنشاء البرلمان الأسيوي ومقره إسلام اباد معربا عن امله في ان يسهم الاقتراح في تحقيق تطلعات الشعوب الأسيوية نحو توثيق الروابط التي تجمع بينها.

ومن جانبه اكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن مباحثاته مع رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف ومستشاره للأمن القومي والعلاقات الخارجية سرتاج عزيز كانت مثمرة وبناءة واتسمت بالصراحة.

وقال الغانم في تصريح لتلفزيون دولة الكويت وقناة المجلس ووكالة الأنباء الكويتية (كونا) ان ملف امن الخليج كان على راس القضايا التي تم بحثها مع الجانب الباكستاني مشيرا إلى ان المسؤولين الباكستانيين اكدوا استعداد باكستان للمساهمة في دعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاسيما المملكة العربية السعودية بكافة الأشكال والطرق والتزامها التام في الدفاع عن أي دولة خليجية في حال تعرضها للخطر.

واضاف ناقشنا مع المسؤولين الباكستانيين الجدل واللغط حول قرار البرلمان الباكستاني الصادر في ١٠ إبريل الماضي بخصوص موقف باكستان من عملية (عاصفة الحزم) في اليمن

واوضح إن قرار البرلمان الباكستاني أسيء استغلاله من بعض وسائل الإعلام بشكل يوحي بان البرلمان لا يريد المشاركة في عملية (عاصفة الحزم) في اليمن

ولكن المسؤولين الباكستانيين في حقيقة الأمر اوضحوا لنا مضمون القرار الذي تسلمنا نسخة منه مشيرا إلى أن باكستان لديها تواجد عسكري فعلي في السعودية لأغراض التدريب والدعم والمساندة.

وذكر الغانم أن رئيس الوزراء وجميع البرلمانيين والمسؤولين الباكستانيين اكدوا لنا استعداد باكستان للمساهمة في دعم دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما المملكة العربية السعودية بكافة الأشكال والطرق والتزامها التام في الدفاع عن أي دولة خليجية في حال تعرضها للخطر

وقال انه ناقش مع المسؤولين الباكستانيين تفاصيل اخرى سنقوم بنقلها إلى المسؤولين في السلطة التنفيذية

ووصف الغانم مباحثاته معالجانب الباكستاني بانها «مثمرة وصريحة» تناولت العلاقات الثنائية بين البلدين لاسيما في الجانبين الصحي والعسكري إضافة إلى موضوع الإرهاب وسبل مكافحته والتطورات الإقليمية في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

وقال إن باكستان بحكم موقعها الجغرافي معرضة للإرهاب اكثر من غيرها من الدول وتحتاج إلى دعم كل الدول الصديقة والشقيقة

واضاف " ناقشنا كذلك ملف التعاون الصحي بين البلدين حيث يوجد الكثير من الأطباء الباكستانيين في الكويت وتحاول زيادة أعدادهم

اما فيما يتعلق بالملف العسكري قال الغانم أن هناك اكثر من ١٥٠٠ عسكري باكستاني متقاعد سيحضرون إلى الكويت وهو ما يؤكد تنامي العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف الأصعدة.

من جانب آخر اوضح الغانم انه التقى خلال زيارته الطلبة الضباط الكويتيين الدارسين في الكليات الباكستانية حيث يشاركون في برنامج عسكري.

وقال الغانم استمعنا إلى مشكلاتهم وجميع قضاياهم وسنسعى إلى المساهمة في حلها

اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة عن السنة المالية 2016/2015

الميزانيات : التطبيقى لم تنفذ التوصيات وأعداد المبتعثين دون الطموح

- الوظائف الشاغرة في كل من هيئتي التدريس والتدريب بلغت 83 درجة
- ضعف نظم الرقابة الداخلية على مزاولات أعضاء هيئة التدريس للساعات الزائدة
- العديد من المشاريع لاتزال في مرحلة التصميم مما يؤثر في التأخير على العملية التعليمية

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية 2016/2015 حيث قدرت مصروفاتها بـ 311,334,000 دينار وبانخفاض قدره 11% عن السنة المالية السابقة.

واستكمالا لمتابعة اللجنة لمعرفة مدى جدية الجهات الحكومية في تسوية ما عليها من ملاحظات فقد افاد ديوان المحاسبة بأن هناك تجاوبا نسبيا في تسوية بعض الملاحظات كليا أو جزئيا ولكن لا تزال أكثر من 50% من الملاحظات لم تسوى بعد.

ولاحظت اللجنة أن الهيئة لم تنفذ توصيتها السابقة بشأن العمل على سد الوظائف الشاغرة في كل من هيئتي التدريس والتدريب حيث بلغت عدد الدرجات الشاغرة 83 درجة منها 38 درجة تخص السنة المالية السابقة بالإضافة إلى طول الإجراءات المتبعة في التعيينات والبعثات والتي تصل إلى سنتين.

كما تبين للجنة أن أعداد المبتعثين حاليا دون الطموح المرجو خاصة وأن أعداد الطلبة بازدياد مستمر وهو ما يسبب استمرار تفاقم مشكلة ساعات العمل الإضافية الزائدة عن النصاب لأعضاء هيئة التدريس وكثرة ملاحظات ديوان المحاسبة بشأنها والتي وصلت إلى حد وجود شعب وهمية مع ضعف نظم الرقابة الداخلية على مزاولات أعضاء هيئة التدريس للساعات الزائدة عن النصاب وتجزئة الشعب الدراسية إلى أكثر من شعبة بقصد الاستفادة من الساعات الزائدة عن النصاب وهو ما يشكل عبء على المال العام والتعليم.

وشددت اللجنة على أهمية العمل على تقليص مدة إجراءات الابتعاث من خلال تطوير اللوائح المنظمة لعملية الابتعاث والعمل على إرساء مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المتقدمين ومنع التميز بينهم

مع زيادة عدد مقاعد البعثات الدراسية لتغطية النقص في أعضاء هيئة التدريس والتدريب وذلك للتقليل من الصرف على (مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب) والتي بلغت 27 مليون دينار وأصبحت تتعدى المبالغ المعتمدة لرواتب هيئة التدريس والمقدرة بـ 24 مليون دينار وهو أمر بحاجة ماسة إلى إعادة النظر فيه.

واتضح للجنة من خلال النقاش أن الهيئة قامت باستحداث مناصب تحت مسمى (مساعد نائب مدير عام) في هيكلها التنظيمي وهو غير معتمد أصلا من ديوان الخدمة المدنية ولا يجوز إجراء أي تعديل عليه ما لم يتم اعتماده أولا وهو ما تسبب بصرف مبالغ دون وجه حق ويتم تسجيلها كمخالفة مالية من قبل المراقب المالي للهيئة علما بأن جميع هؤلاء المساعدين حاليا في دورات تفرغ علمي.

وشددت اللجنة على ضرورة أحكام الرقابة على دورات التفرغ العلمي خاصة وأن ديوان المحاسبة يشير إلى أن المتفرغين علميا لا يقدمون تقاريرهم عن دوراتهم بعد الانتهاء منها وبلغ عدد الحالات التي تم رصدها 26 حالة

ووفقا للائحة الهيئة أن المتفرغ الذي لا يقدم تقريره خلال أسبوعين من انتهاء دورته فإن الهيئة يجب أن تسترد ما تم صرفه عليه ولكن مثل هذه الملاحظات مستمرة منذ سنتين.

وناقشت اللجنة الاعتمادات المالية الخاصة ببند (أبحاث واستشارات) ومنها الاستشارات الخاصة بميكنة أعمال الهيئة وأوصت اللجنة بأن يؤخذ بعين الاعتبار التاريخ التنفيذي للشركات التي نفذت عقود حكومية سابقا قبل التوقيع معها، خاصة وأن هناك بعض الشركات لم تنفذ المطلوب منها مما تسبب في تعثر أعمال الجهات الحكومية.

وفيما يخص المشاريع الإنشائية فإن اللجنة لا زالت تلاحظ أن هناك العديد من مشاريع الهيئة لا زالت في مرحلة التصميم منذ عدة سنوات مما يؤثر في التأخير على العملية التعليمية في نهاية الأمر وخاصة أن من تلك المشاريع تصميم وإنشاء معاهد تدريبية للهيئة في المدن الجديدة كمدينة صباح الأحمد ومدينة جابر الأحمد.

أكد انها مطالبة بإصلاح الخلل في المرتبات

الصالح : البديل الاستراتيجي يجب أن يحسم من قبل الحكومة لارساء العدالة والمساواة

خليل الصالح

فيصل الكندري

- ما نسعي اليه هو ان نحافظ على العاملين في القطاعات بدلا من أن تحدث هجرة كما في الخطوط الكويتية
- «البديل» لن يمس الرواتب التي يتمتع أصحابها بمراكز مالية وقانونية

اوضح عضو لجنة تنمية الموارد البشرية خليل الصالح ان البديل الاستراتيجي الذي يتفاعل راهنا وإيجابا في الشارع الكويتي يجب أن يحسم من قبل الحكومة لارساء العدالة والمساواة التي جاء بها وفقا لما ذكرته الحكومة.

وقال الصالح في مؤتمر صحفي : ان الحكومة مطالبة بإصلاح الخلل في المرتبات خصوصا لمن يحملون المؤهل نفسه

ووجه شكره لوزير المالية الذي جاء بمشروع البديل وكشف عن وجود ما نسبته ٤٠ الى ٥٠٪ من الموظفين يعانون خللا في مرتباتهم وهم مستحقون للزيادة.

وذكر الصالح ان كانت الحكومة جادة في ملف البديل الاستراتيجي فعليها ان تبدأ بالإصلاح الحقيقي خصوصا ان المرتبات متفاوتة في قطاعات الدولة

لافتا إلى ان لجنة تنمية الموارد اجتمعت بالنقابات واستمعت الى الآراء كافة وحضر الاجتماع نقابات التفط والأطباء.

وما يهمنا ان نحافظ على العاملين في القطاعات بدلا من ان تحصل هجرة مثلما حدث في الخطوط الجوية الكويتية مطالبا الحكومة بالجدية في التعامل مع الرواتب المدنية.

وأكد الصالح أن البديل الاستراتيجي لن يمس الرواتب التي يتمتع أصحابها بمراكز مالية وقانونية

داعيا إلى عدم استثناء اي وظائف في البديل الجديد وعدم تجميد الرواتب العليا لأنها مرتبطة بسلم الرواتب

وكشف الصالح عن مطالبة الحكومة بإمهالها سنتين حتى عام ٢٠١٧ لإعداد التوصيف الوظيفي ولكن ما هو ذنب الموظفين المستحقين للزيادة والذين هضم حقهم على مدى السنوات الماضية لعدم الاستقرار السياسي.

وعلى صعيد متصل جدد النائب فيصل الكندري مطالبته الجهات الحكومية بالتحرك فعليا لخدمة المتقاعدين والتسهيل عليهم مشيرا الى ان المطالبة الرئيسية تكمن بضرورة التحرك الحكومي نحو زيادة رواتب المتقاعدين لتحسين دخلهم.

واشاد الكندري في تصريح صحافي بسرعة استجابة وزير الصحة د.علي العبيدي وتوجيهه مسؤولي الوزارة للانتهاء من اجراءات تفعيل قانون التامين الصحي للمتقاعدين وتفعيله في موعد اقصاه سبتمبر المقبل.

وافاد الكندري ان متابعته لموضوع التامين الصحي للمتقاعدين مستمرة لحين تفعيلها قريباً وهذا لا يعني عدم المطالبة بتسهيلات اخرى للمتقاعدين توفر لهم رغد المعيشة والرفاهية.

واشار الى ان المتابعة لكافة قضايا المتقاعدين سواء في الجوانب الصحية او الاجتماعية او المالية تتطلب تظافر كل الجهود من اجل توفير الراحة لهؤلاء الذين قدموا الكثير للوطن من خلال مناصبهم وعملهم في كافة قطاعات الدولة. وكرر الكندري اشادته بالوزير العبيدي متمنيا عدم تأخير تفعيل التامين الصحي للمتقاعدين لأنه سيوفر عليهم عبء المراجعات الطبية وطول فترات الفحص والانتظار في المستشفيات الحكومية